الضـــوابط الشرعية لـــنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك الـــتقليدية دور الـــلجنة الاستشارية الشرعية في بنك بـــوميبترا التجاري

أ.د/ صالح مفتـــاح
أ/معارفي فريدة
جامعة بسكرة

الملخص :

مع نمو وتيرة الصناعة المصرفية ودخول البنوك التقليدية مجال العمل المصرفي الإسلامي قامت بإنشاء فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية، وطرح منتجات مصرفية إسلامية، بهدف الإستحواذ على حصة من السوق المصرفية وتحقيق أرباح إضافية، بالإضافة إلى جذب شريحة من العملاء ممن يُفضلون المعاملات المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.

وتعتبر ماليزيا من الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي التي كانت لها إرادة سياسية ودعم شعبي كبير في إقامة نظام مصرفي لاربوي، حيث أصدر البنك المركزي قانون يسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية عبر نوافذ إسلامية، وهو ما شجع الأفراد على الإقبال نحو تقديم منتجات إسلامية إلى جانب المنتجات التقليدية كنظام أصيل ومن أبرز البنوك التجارية "بنك بوميبترا التجاري" الذي كان له السبق والريادة في مزاوجة الأعمال المصرفية الإسلامية والتقليدية بما يخدم طبيعة المجتمع الماليزي ككل.

الكلمات المفتاح: التحول المصرفي، البنوك التقليدية، الفروع والنوافذ الإسلامية، بنك بوميبترا التجاري، اللجنة الإستشارية الشرعية.

Abstract:

With the growth pace of the banking industry and the entry of banks conventional in field of Islamic banking has established branches and windows of the transactions, the Islamic product launches Islamic banking, in order to acquire a share of the banking market and realize additional profits, as well as attract a segment of customers who prefer transactions that comply Shariah

Malaysia is considered as one of the Islamic countries in the Middle Asian, which had its political desire and popular support large in the establishment of a banking system not usurious, where central bank issued a law which allows traditional banks to provide Islamic banking services through Islamic windows, which encouraged towards providing Islamic products alternative to Besides traditional products as an integral system, The prominent commercial banks "Bank commercial Boumeptra" which was the world leader in business in pairing services between Islamic and conventional banks which serve the nature of a whole Malaysian society.

Keywords: banking transformation, conventional banks, Islamic branches and windows, Bank commercial Boumeptra, Advisory Committee legitimacy.

مـــقدمة :

تزامُناً وإنتشار المصارف الإسلامية، قامت العديد من البنوك التقليدية بإنشاء وحدات إسلامية متخصصة، وفتح نوافذ وفروع لتقديم منتجات تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية تَبعاً لعدة دوافع، وتدعيماً لتوجه ماليزيا نحو إقامة نظام مصرفي لاربوي أصدر البنك المركزي قوانين تُشَجِعُ تأسيس مصارف إسلامية، وتقديم البنوك التقليدية لخدمات إسلامية عبر نوافذ للمعاملات الإسلامية ومن أشهرها "بنك بوميبترا التجاري" وفق مبدأ التدرج وتحت رقابة هيئة شرعية تُشرف على أعمال النافذة وتتأكد من شرعية المعاملات.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤلات التالية :

- **ماهي دوافع فتح البنوك التقليدية لنوافذ للمعاملات الإسلامية؟**
- **ماهي الإجراءات المُصاحبة في تأسيس نافذة إسلامية في بنك بوميبترا التجاري؟**
- **ماهو دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري؟**

أهمية البحث: تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

- تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي بعدة أساليب، والنوافذ الإسلامية أكثرها توجهاً في العالمين العربي والغربي باعتبارها أقل تكلفة؛
- يسمح الجمع بين النظامين التقليدي والإسلامي توفير احتياجات العملاء، ويؤدي على المدى الطويل إلى توسيع الصيرفة الإسلامية على حساب التقليدية؛
- إثبات التجربة الماليزية أن التحول إلى الصيرفة الإسلامية بأسلوب النوافذ الإسلامية هو أفضل وسيلة للإرتقاء نحو التحول إلى مصرف إسلامي قائم؛

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعريف بالنوافذ الإسلامية من حيث الدوافع والمتطلبات، والضوابط الشرعية؛
- عرض خطة بنك بوميبترا التجاري في التوجه نحو تقديم الخدمات الإسلامية؛
- توضيح دور اللجنة الإستشارية الشرعية في الرقابة على أعمال النافذة الإسلامية.

منهج البحث: تماشيا مع طبيعة البحث تم إستخدام المنهجين التاليين:

- المنهج الوصفي التحليلي في عرض فكرة قيام البنوك التقليدية بفتح نوافذ ووحدات لتقديم خدمات إسلامية، والدوافع والمتطلبات اللازمة لهذا التحول المصرفي؛
- منهج دراسة حالة بنك بوميبترا التجاري بماليزيا بتوضيح دور اللجنة الإستشارية الشرعية على أعمال النافذة الإسلامية.

خطة البحث: لأجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة وتحقيق أهداف البحث وُضعت خطة لدراسة ومعالجة الموضوع وفق محورين نأتي إلى عرضها في النقاط التالية:

أولاً: تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي بأسلوب النوافذ الإسلامية: متطلبات التأسيس والضوابط الشرعية

مع تصاعد درجة المنافسة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في العالمين الإسلامي والغربي برزت ظاهرة التحول في الأعمال المصرفية والذي يُعرّف على أنه "انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظُور شرعاً إلى المُباح والمُوافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل المخالف لها، حتى تُصبح جميع أعمال المصرف خاضعة لأسس الشريعة الإسلامية؛"[1]

والتعامل المحظُور شرعاً في المصرف التقليدي يَكّمُنُ في "تعامله بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وفى طليعتها التعامل بالربا، أما الوضع الصالح والمطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية؛"[2]

ويشمل التحول"جميع الصيغ والأساليب المعتمدة في مختلف أنشطة المصرف، وأنواع العقود، والأساليب المحاسبية، وفي الجانب الإداري والتنظيمي؛"[3]

وتأخذ الطريقة التي اختارها البنك التقليدي للتحول لممارسة الصيرفة ة الإسلامية عدة أشكال، وفيمايلي نستعرض خمسة أشكال للتحول للصيرفة الإسلامية كمايلي:[4]

- تحويل كامل للنظام المصرفي للعمل على أساس إسلامي؛
- تحويل بنك قائم إلى التعامل الإسلامي؛
- إنشاء بنك إسلامي جديد؛
- تخصيص نوافذ، وإصدار أوعية إدخارية، وأدوات تمويلية؛
- فتح نوافذ وفروع للخدمات الإسلامية بجانب االتقليدية.

ومن الأمثلة البارزة عن هذه الأخيرة نذكر:[5]

- مصرف"ANZ" البريطاني الذي أنشأ صندوق إستثماري إسلامي في مدينة "جرنسي" عام1996 بإسم "صندوق المضاربة الدولية الأول المحدود "FAIM"؛
- مصرف "Citi Bank" الذي أسس وحدة تمويل إسلامية عام1980 قبل أن يفتح فرعاً إسلامياً في البحرين عام1996 بإسم "Citi Islamic Investment Bank"؛
- "البنك الإسلامي البريطاني" وتم تأسيسه كأول مصرف إسلامي في بريطانيا بمدينة "برمنجهام" عام2004 إمتلك فيه 12 من المساهين الخليجيين الحصة الكُبرى؛

– "البنك السعودي البريطانى"HSBC" الذي أنشأ فرع يعمل وفق الشريعة الإسلامية في دبي بتاريخ1يوليو1978 لتقديم خدمات الاستثمار والتمويل الاسلامي.

1. تعريف النوافذ الإسلامية :

تُعَرّفُ النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها "جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث قد تكون فرعاً، أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الإستثمار)، وخدمات التمويل والإستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛"[6]

فهي تلك "الأقسام التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية"، وتختلف طبيعة وشكل الخدمات المقدمة عبر النافذة الإسلامية من بنك لآخر، فمنها من يقدم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة للعملاء بَدءًا من الفروع وإنتهاءًا بالخزينة، ومنها من يقتصر على تقديم خدمات مصرفية محددة كخدمات الإستثمار والتمويل؛

كما يختلف موقع النافذة الإسلامية في الهيكل الإداري والتشغيلي من بنك لآخر "فقد تكون تابعة لإدارة التمويل أو العمليات، أو تابعة للرئيس التنفيذي، ويُنظر إليها في الغالب على أنها وحدة للُمسَانَدَة وليست وحدة للأعمال، وتزداد أهمية النافذة الإسلامية في البنك التقليدي كلما إزدادت شريحة عملائه المهتمين بهذا النوع من الخدمات الإسلامية؛"[7]

من جانب آخر هناك من يستعمل مصطلح "الفروع"، وهناك مصطلح "النوافذ" والفرق بينهما بسيط، فالفرع تكون جميع تعاملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي، أما النافذة فتكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس مبنى البنك ولكن في مصلحة أو شُباك وبشكل مستقل حتى تكون إسلامية.

وحسب هذا المدخل تتخذ البنوك التقليدية عدة أشكال لتقديم الخدمات الإسلامية كمايلي:

أ. **فروع إسلامية متخصصة:** في هذا الشكل يقوم البنك الربوي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإحدى الطريقتين:[8]

- إنشاء فرع جديد ومستقل للمعاملات الإسلامية منذ البداية؛
- تحويل أحد الفروع التقليدية القائمة إلى فرع يتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مع إجراء التغيرات اللازمة لذلك.

ب. **نوافذ إسلامية:** ويتمثل في قيام البنك الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع الربوي لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب ما يقدمه من خدمات تقليدية.

ت. تطوير منتجات وأدوات تمويل واستثمار إسلامية: تقوم وضع خطة زمنية وفنية لاستبدال جميع منتجات البنك التقليدية بمنتجات إسلامية تقوم مقامها، كإستبدال الوديعة بفائدة بحسابات المضاربة المطلقة والمقيدة، أو استبدال القرض بفائدة بالمرابحة في التمويل قصير ومتوسط الأجل[9]، كما قد يلجأ البنك الربوي إلى إنشاء صناديق استثمارية إسلامية تعمل على أساس عقد المضاربة الشرعية.[10]

2. دوافع فتح البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية :

تتلخص دواعي فتح البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية في النقاط التالية:

1.2. دوافع عقائدية: تستمد المصارف الإسلامية أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية، وهو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية بحيث ترتكز على مبدأ الإستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزءًا من الإيمان وترك الربا والتخلص منه هو من أهم أسباب تحول البنك الربوي إلى مصرف إسلامي لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم؛

2.2. دوافع شرعية: تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية والغربية، ومثال ذلك أسلمة النظام المصرفي في السودان بشكل كامل.

3.2. دوافع إقتصادية: تتمثل الدوافع الإقتصادية لتأسيس نوافذ إسلامية في النقاط التالية:

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، وأساليب الاستثمار الإسلامية؛
- إنخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل؛[11]
- ضعف تدخل البنوك التقليدية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو المصارف الإسلامية؛
- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في بنوك عربية وأخرى عالمية.

3. متطلبات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية :

تقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية تحقيق المتطلبات التالية:

1.3. متطلبات قانونية: تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛
- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الإلتزام بها؛
- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة، العَقَبَات القانونية المحتملة.

2.3. متطلبات شرعية: تنحصر المتطلبات الشرعية في النقاط التالية :

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تُشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية[12]
- إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها؛
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة، والغير مشروعة.

3.3. متطلبات إدارية: بعد تحقيق المطلبين القانوني والشرعي، يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية المتمثلة في النقاط التالية:

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا؛[13]
- تعين لجنة لإدارة عملية التحول؛
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

4. الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:

يخضع فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية إلى ضوابط شرعية ودينة نذكر أهمها فيمايلي:

- تحصل نوافذ المعاملات الإسلامية على عمولة أو إجارة عن الخدمات المقدمة، وهو جائز شرعا وفقا لعقد الوكالة أو الإجارة؛
- يحكم حسابات الاستثمار عقد المضاربة الشرعية حيث تعتبر النافذة رب العمل والمستثمر رب المال، ويتشاركا معًا في نتيجة المشروع؛
- يحكم توظيف الأموال عقود إسلامية؛
- إذا اختلطت أرباح النافذة الإسلامية بمال حرام فيجب تجنبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية وتوزيعه في وجوه البر لتطهيره من المال الخبيث؛
- الفصل المحاسبي بين النافذة والبنك بإيجاد قسم محاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل يستخرج منه المركز المالي وحسابات المصروفات والإيرادات؛[14]
- لا يجوز لنوافذ المعاملات الإسلامية خصم الكمبيالات، والشيكات المؤجلة، أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأنها من المعاملات المحرمة شرعاً.

ثانيا: نـــافذة المعاملات الاسلامية في بنك بومـــيبترا التجاري نموذجاً

1. نشأة وتطور العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا :

قبل التطرق إلى نشأة المعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا التجاري من الأهمية التعرض إلى نشأة وتطور الأعمال المصرفية الإسلامية في ثلاث مراحل كمايلي:

1.1. مرحلة التأسيس للفترة (1969- 1983) :

تعود بداية الإهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي إلى منتصف الستينات، تَزَامُنَاً مع نشأة صندوق الحج وتأسيس مجلس الإدارة المالية عام1969 المسؤولة عن إدارة أموال الراغبين في أداء فريضة الحج كل عام، والذي سُجِلَ إرتفاع في حجم الودائع من 12مليون رينجيت* بحوالي47970 مُوُدَعاً عام1969 إلى338 مليون رينجيت بـــ535900 مودعا نهاية السبعينات.

ومع فترة الثمانينات تكاثفت الندوات الفكرية والمؤتمرات المطالبة بتأسيس مصارف إسلامية وإستجابة للتوصيات قامت الحكومة الماليزية بإنشاء"اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي" في 30 يوليو1981 ركزت أعمالها على ثلاث نقاط أساسية هي:[15]

- دراسة القضايا المتعلقة بنشاط المصارف الإسلامية؛
- مناقشة إمكانية التطبيق في الواقع الماليزي وأثرها الديني والقانوني والإجتماعي...؛
- تقديم مقترح للحكومة لجوانب تأسيس مصرف إسلامي، والإطار القانوني له.

وبتاريخ1982/07/01 قدمت اللجنة توصياتها إلى رئاسة مجلس الوزراء جاء فيها:

- الدعوة إلى إنشاء مصرف إسلامي يقوم على المبادئ الإسلامية؛
- يُسَجَلُ المصرف على شكل شركة محدودة حسب قانون الشركات لعام1965؛
- إصدار قوانين تُعَرِفُ المصرف الإسلامي وإدخال تعديلات كقانون الشركات عام1965، وقانون البنوك عام1973، ومرسوم البنك المركزي عام1985؛[16]
- ضرورة إشراف بنك ماليزيا المركزي** على نشاط المصرف الإسلامي؛
- على المصرف الإسلامي تكوين مجلس شرعي للرقابة على شرعية المعاملات.

وعلى ضوء تلك التوصيات قرر مجلس الوزراء تأسيس أول مصرف إسلامي، وأصدر قانون البنوك الإسلامية رقم276، وفي 1983/03/01 تم تأسيس أول بنك إسلامي هو "البنك الإسلامي الماليزي بيرهادBIMB"*** كشركة محدودة وفق قانون الشركات لعام1965 في كوالالمبور، وبدأ عملياته في 1يوليو1983.

2.1. مرحلة التوسع للفترة (1983- 1993) :

مع تأسيس أول بنك إسلامي عام1983 تنامى الطلب على المعاملات الإسلامية، وخلال الفترة توسعت ثلاث بنوك ربوية (بنك بوميبترا التجاري، والبنك الماليزي، والشركة الماليزية المتحدة) في توفير تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية الإسلامية، من خلال السماح لها بفتح نوافذ إسلامية، فضلا عن السماح بإنشاء مصارف إسلامية.

وبذلك ظهرت النوافذ الإسلامية في ماليزيا عام1993، وتكونت الجمعية التعاونية بإسم"جمعية المصارف الإسلامية" تعمل بين المصرف الإسلامي والنوافذ الإسلامية.

وعليه أُفتُتحَ **النظام المصرفي اللاربوي"IBS"**[****] رسميا في 1993/03/04 حيث بلغ عدد الفروع 101فرعا تتوزع بين ثلاث بنوك هي بنك بوميبترا الماليزي (66فرعا)، والبنك الماليزي(29فرعا)، وشركة البنك الماليزي المتحدة (06 فروع)، وزادت قناعة الحكومة الماليزية ودعم الشعب للإنظمام إلى النظام اللاربوي حيث أن 98% من البنوك التقليدية الكبرى فتحت نوافذا إسلامية، وبلغت البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية 13 عشرة مصرفا تقليديا[*****] حسب إحصائيات بنك ماليزيا المركزي عام2004.

وهو ما يوضحه الجدولان **الجدول رقم (1)، الجدول رقم (2):**

جدول رقم (1): عدد المصارف التقليدية والإسلامية في ماليزيا

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد المصارف الإسلامية	01	02	02	02	02	02
عدد المصارف التقليدية	25	23	21	14	14	13

المصدر: قطب مصطفى سانو، "**في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية- تجربة ماليزيا نموذجا**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية- معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة، أيام 17/16/15 ماي2005، ص:1568.

جدول رقم (2): عدد الفروع والنوافذ الإسلامية في ماليزيا

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع المصرف الإسلامي	80	120	122	122	128	132
النوافذ الإسلامية	07	06	07	08	08	13

المصدر: قطب مصطفى سانو، "**مرجع سابق**"، ص:1568.

3.1. مرحلة التأييد للفترة (1994- 2008) :

بادرت الحكومة الماليزية بتعزيز تطورات الصيرفة الإسلامية من خلال:

- إنشاء السوق المالي الإسلامي"IIMM" في 1994/12/03؛
- مطالبة البنوك بإعداد كشوفات مالية عن العمليات الإسلامية في أكتوبر1996 وفقًا لتعليمات بنك نيجارا المركزي الصادرة في دليل العمل(GPS-i)؛
- إنشاء المجلس الإستشاري الشرعي الوطني للمصرفية الإسلامية في ماي.1997

2. نـــشأة بنك بومـــيبترا التجاري :

يعتبر **بنك بوميبترا** "**BBMB**"[******] من أكبر البنوك التجارية في ماليزيا، تأسس في أكتوبر1965 برأسمال قدره 20 مليون رينجيت، وباشر أعماله في فيفري1966. أنشأ بنك بوميبترا نافذة للمعاملات الإسلاميةMuamalah Banking Department في1993/02/25، وخلال الفترة(1993/02/25- 1993/03/04) إقتصرت أعمال النافذة على توفير المستلزمات الأولية لبدء العمل ولم يتم طرح خدمات مصرفية إسلامية إلا بعد إنظمامه إلى النظام المصرفي اللاربوي في 1993/03/04.[17]

وتقوم نافذة المعاملات الإسلامية على أساس وحدة تابعة لإدارة قسم شؤون العملاء مع تمتعها بالإستقلالية المالية والإدارية والمحاسبية، تأتي في الدرجة الرابعة ضمن الهيكل الإداري مثلما يوضح **الشكل رقم (1):**

شكل رقم (1) : نموذج هيكلي لبنك بوميبترا التجاري الماليزي

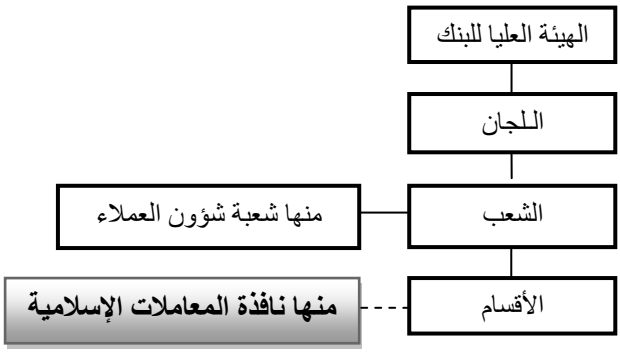

المصدر: محمد صبري بن زكريا، **نافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية- دراسة حالة بنك بوميبترا الماليزي**، رسالة ماجستير في الإقتصاد الإسلامي(غير منشورة)، جامعة اليرموك، عمان- الأردن، 1999، ص:21.

نقلا عن: منشورات بنك بوميبترا الماليزي، 1997.

أما من حيث الهيكل الإداري للنافذة في بنك بوميبترا الماليزي فتأخذ تنظيم إداري يخضع لرقابة لجنة إستشارية شرعية كما هو موضح في **الشكل رقم(2):**

شكل رقم (2): الهيكل الإداري لنافذة المعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا الماليزي

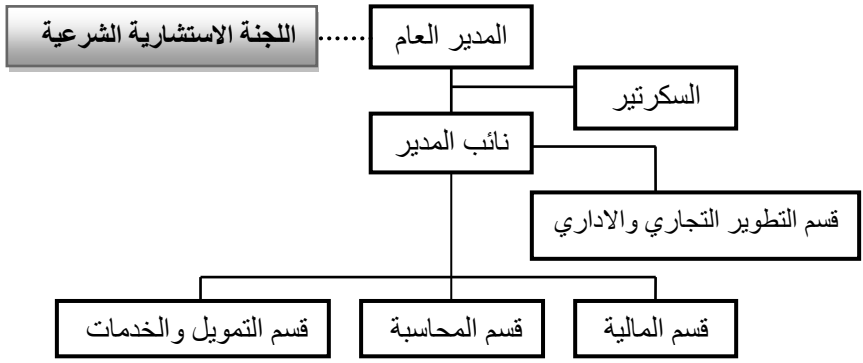

المصدر: محمد صبري بن زكريا، **مرجع سابق**، ص:22.

3.اللجنة الإستشارية الشرعية لنافذة المعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا التجاري:

تعتبر الرقابة الشرعية على النوافذ الإسلامية أولى ضمانات إسلامية الممارسات في بنك بوميبترا الماليزي، وتتولى اللجنة الاستشارية الشرعية القيام بالأعمال الرقابية من الناحية الشرعية تماشياً مع قانون بنك ماليزيا المركزي في الإنضمام إلى النظام المصرفي اللاربوي، حيث تم تعيين إثنين من العلماء المتخصصين كعضوين في اللجنة الإستشارية الشرعية يتولان القيام بالأعمال التالية:

- القيام بإصدار التعليمات والإرشادات إلى إدارة النافذة حول طُرُق البحث عن أشكال التعامل وأساليبه التي تتناسب وأحكام الشريعة الإسلامية، كما أن اللجنة هي بمثابة المرجع لكل المشكلات الناتجة عن الممارسات التطبيقية؛
- التأكد من شرعية النشاطات التي تقوم بها النافذة من خلال إختيار مايَحِل من المشروعات، ومشروعة الجهة المتعاملة؛
- القيام مع المسؤولين عن القانون ببنك بومبيترا الماليزي بتدقيق المستندات والوثائق للتأكد من إلتزام بالشريعة الإسلامية؛
- مباشرة تحديد مقدار الزكاة الواجب إخراجها بالتعاون مع موظفي النافذة في قسم المحاسبة، وتحدث هذه العملية في نهاية كل سنة مالية بتاريخ 31 مارس.[18]

وبالنظر إلى **الشكل رقم(2)** يتبين أهمية اللجنة الإستشارية على الهيكل الإداري ومساواتها برتبة المدير العام مع إختلاف بسيط في الأعمال والأدوار لكل منهما.

4.الإجراءات المصاحبة لتأسيس نافذة للمعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا التجاري:

تتلخص خطة تأسيس النافذة الإسلامية في النقاط التالية :

1.4. إعتماد مبدأ التدرج:

إعتمدت ماليزيا منهج التدرج في إحلال البديل الحلال في كل ماهو حرام من خلال الإلتزام بمنهجية فكرية تطبيقية رشيدة تستند إلى درجة عالية من التخطيط والإعداد والمرحلية للوصول إلى الوضع المنشود، بحيث تبنت الحكومة سياسة المرونة والتشجيع على تأسيس مصارف إسلامية أو فتح المصارف التقليدية لنوافذ إسلامية حسب ما جاء في توصيات اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي؛

2.4. فصل رأسمال البنك:

إقتطع بنك بوميبترا الماليزي في بداية تأسيسه للنافذة الإسلامية ما مقداره (5.000.000رينجيت ماليزي) لتمويل المعاملات الإسلامية، وبذلك فإن إفتتاح نافذة إسلامية لم يكن من إكتتاب جديد وإنما من أموال البنك مع الفصل التام بين رأسمال البنك الأم والنافذة الإسلامية مما يعني فصل نتائج الأعمال الإستثمارية الربوية عن الإسلامية لتجنب إختلاط المال الحلال بالحرام.[19]

3.4. إنشاء لجنة إستشارية شرعية:

أنشأ بنك بوميبترا الماليزي ضمن نافذة المعاملات الإسلامية هيئة رقابة شرعية مكونة من عالمين متخصصين كعضوين في اللجنة الإستشارية الشرعية تطبيقا لقرارات البنك المركزي******* للتأكد من شرعية النشاطات المصرفية والإقتصادية؛

4.4. إحلال خدمات مصرفية إسلامية:

تُقدم النافذة الإسلامية منتجات جديدة ومبتكرة تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية المتعارف عليها عالميًا مثل ودائع المرابحة في السلع، ومقايضة معدل الفائدة الإسلامية، والتمويل المنزلي بنظام المشاركة المتناقصة، ومشاركة الصكوك في الصناعة، مما أدى إلى الدفع بالقطاع المالي الإسلامي الماليزي إلى مرحلة أكثر تطورا.[20]

5. تـــقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية– بنك بوميبترا الماليزي:

أظهرت تجربة بنك بوميبترا التجاري عِدة ملاحظات نوضحها في النقاط التالية:

1.5. إيجابيات التجربة: وتتمثل فيمايلي

- نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية عموما في ماليزيا كنتيجة للدعم الحكومي والإرادة السياسة الحكيمة، والترشيد الفكري الدائم؛
- تأسيس بنك ماليزيا المركزي مجلساً أعلى للرقابة الشرعية مستقلة هو تأكيد على الرغبة في إقامة نظام مصرفي لاربوي وبأسلمة النظام القطاع الإقتصادي مستقبلاً؛

- زيادة إقبال غير المسلمين في التعامل مع النوافذ الإسلامية وتلاشي الإعتبارات العقيدية والدينية في التعامل مع مصرف إسلامي، مما ترتب عنه تعايش النظامين؛
- إعتماد منهج التدرج هو أسلوب فعال لزيارة عدد المؤسسات[21]، وهو خطوة ناجحة نحو تحويل النوافذ الإسلامية إلى مصارف إسلامية قائمة، ومثال ذلك تحويل نافذة المعاملات الإسلامية ببنك بومبيترا التجاري إلى "مصرف المعاملات"********؛
- أظهرت الدراسة التطبيقية للفترة(1996- 1998) كفاءة الأداء المالي********* لنافذة المعاملات الإسلامية مقارنة ببنك بوميبترا التجاري.

2.5. سلبيات التجربة: وتتمثل فيمايلي

- وجود مخالفات شرعية في بعض الأنشطة المصرفية للنافذة الإسلامية مثل بيع العَينَة، وبيع الوفاء، وبيع الديون، وغرامات التأخير؛[22]
- غياب الدور الإشرافي للجنة الاستشارية الشرعية في التعامل مع مستجدات العقود والمعاملات ومواكبة التطورات وِفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية.

الـــخاتمة:

إستخلاصا مما جاء في البحث نقدم النتائج والتوصيات التالية :

نـــتائج البحث:

- تُعّدُ النوافذ الإسلامية هي اللبنة الأولى لمصرف إسلامي مُصّغر تأخُذ شكل فرع، أو وحدة متخصصة، أو شباك لتقديم خدمات التمويل والإستثمار؛
- إن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هو خُطوة مُشَجعَة نحو التحول إلى مصرف إسلامي قائم، وهو ما يُشكل تحدياً كبيراً أمام صانعي السياسات المصرفية؛
- تَشجُع حكومات الدول على توفير البديل الإسلامي عن طريق إقامة فروع ونوافذ إسلامية ما أَثّبَتَ أهمية المصارف الإسلامية وتفوقها على التقليدية؛
- إن وجود اللجنة الإستشارية الشرعية داخل النافذة الإسلامية له أهمية ودور كبير في الإشراف والرقابة على أعمال النافذة والتأكد من شرعية المعاملات المصرفية؛
- تبرز مساهمة بنك نيجارا المركزي الفاعلة في إقامة نظام مصرفي لاربوي من خلال تعزيز الإطار الشرعي والقانوني ما ساهم في نمو االصيرفة الإسلامية.

تــوصيات البحث:

- العمل على الفصل المالي والمُحاسبي والخدماتي بشكل مستقل للنافذة عن البنك التقليدي في بداية التأسيس والتأكُد من خلو المعاملات من شُبُهات الربا؛
- تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية من حيث التكوين والتدريب على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- العمل على توفير حد أدنى من السيولة المصرفية للنافذة عند افتتاحها رسمياً قصد مواجهة العجز المحتمل الناشئ عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات؛
- يتعين على اللجنة الإستشارية الشرعية ببنك بوميبترا التجاري تطوير عقود المعاملات وتكييفها وتطورات الصناعة المصرفية الإسلامية؛
- تكثيف الرقابة على أعمال النافذة من جانبين، من حيث اللجنة الإستشارية الشرعية كنوع من الرقابة الداخلية، والتدقيق والتفتيش كنوع من الرقابة الخارجية.

الهوامش:

[1]- يَزَنْ خَلَف سَالِم اَلعَطِّيَات، **تحول المصارف التقليدية للـعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**،(أطروحة دكتوراه منشورة)دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص:69.

[2]-سُعُوْد مُحَمَد عَبْد اَللهْ اَلرَّبِيعَة،**تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**، رسالة ماجستير في الإقتصاد الإسلامي(منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1989، ص:04.

[3]-عَمَّار أَحْمَد عَبْد اَللهِ،**أثرالتحول المصرفي في العقود الربوية**،(أطروحة دكتوراه منشوره) دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع،الرياض-المملكة العربية السعودية،2009، ص:32.

[4]- اَلغَرِيب مَحْمُوْد نَاصِر،**أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، إتحاد المصارف العربية،الطبعة الثانية، بيروت- لبنان،2001،ص ص:335، 352.

[5]-سَعِيد بَنْ سَعّد اَلمُرْطَانْ،**تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**" ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي،جامعة أم القرى،مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، أيام 30ماي 02جوان2005، ص:12.

[6]-مجلس الخدمات المالية الإسلامية،"**المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات(عدا المؤسسات التأمينية)**، ديسمبر2005، ص ص:44،45.

[7]-لاَحِم نَاصِر،"**النوافذ الإسلامية**"، يومية الشرق الأوسط،السعودية،العدد11081، الصادرة بتاريخ 31 آذار 2009.

[8]-مُنْتَهَى نُوُرِي سَلّمَانْ اَلصَمَادِي،**الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: شرعيتها وضوابطها- دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية**،أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص مصارف إسلامية(غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،عمان-الأردن، 2010، ص ص:31،32.

[9]-لاَحِم نَاصِرْ،"**البنوك وإستراتيجية التحول**"،يومية الشرق الأوسط، السعودية، العدد 10157، الصادرة بتاريخ 2006/09/19 تاريخ الإطلاع 2014.01.15 على الموقع الإلكتروني:
www.aawsat.com/details.asp?section=58&article

[10]-فَهّد اَلشَرِيف،"**الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، أيام 30ماي/02جوان2005، ص:13.

[11]- سَامِرْ مُظْهِر قَنْطَقَجِي، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار شعاع للنشر والعلوم،حلب-سوريا،2010، ص:166.

[12]-أَحْمَد سَفَرْ،**المصارف الإسلامية:إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية**، إتحاد المصارف العربية، بيروت- لبنان، 2005، ص:48.

[13]-عَبّد اَلحَمِيد مَحْمُوْد اَلبَعْلِي، **تحول المؤسسات التقليدية إلى الإلتزام بالشريعة**، دار الراوي، الدمام- السعودية،2000، ص:12.

[14]-"**الأسس الشرعية للفروع الإسلامية في البنوك التقليدية**"، مقال منشور في المنتدى العالمي للاقتصاد الإسلامي- قسم مساعدة المؤسسات المالية التقليدية للتحول.

[*] RM الرينجيت الماليزي هي العملة الرسمية لماليزيا (1دولار أمريكي =3.69رينجيت).

[15]–قُطّب مُصطَفَى سَانُوُ،"**في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والإسلامية– تجربة ماليزيا نموذجا**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية–معالم الواقع وآفاق المستقبل،جامعة الشارقة–الإمارات العربية المتحدة، أيام 17/16/15 ماي2005، ص:1557.

[16]–عَائِشَة اَلشَّرْقَاوِي اَلمَالِقِي، **البنوك الإسلامية:التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء– المغرب،2000، ص:78.

[**] يسمى بنك ماليزيا المركزي بـــ"بنك نيجارا ماليزيا "Bank Negara Malaysi"

[***] Bank Islam Malaysia Berhad. [****] **النظام المصرفي اللاربوي(Interest-Free Banking Scheme)**: النظام المطبق لطرح الخدمات المصرفية الإسلامية في الإطار العملي الواسع عن طريق إستخدام نوافذ وفروع تابعة للبنوك التقليدية القائمة.

[*****] هي:

Affin Bank Berhad; Alliance Bank Berhad;Am Bank Berhad;Citi Bank Berhad;Eco bank Berhad; Hong Leong bank Berhad; Hsbc bank Berhad;Malayan banking Berhad;Ocbc bank Berhad;Public bank Berhad;Rhb bank Berhad;Southrn bank Berhad;Standard Chartered bank Malaysia Berhad.

[******] Bank Bumiputra Malaysia Berhad.

[17]–مُحَمَّد صَبّرِي بَنْ زَكَرِيَا،**نـــافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية–دراسة حالة بنك بوميبترا الماليزي**، رسالة ماجستير في الإقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، عمان– الأردن، 1999، ص ص:17،18.

[18]– **مرجع سابق**، ص:23.

[19]– **نفس المرجع السابق**، ص:24.

[*******] ألزم بنك ماليزيا المركزي البنوك الربوية المنضمة إلى النظام المصرفي اللاربوي إيجاد هيئة شرعية عند فتح نوافذ إسلامة وهو ما جاء في دليل العمل لضوابط الشريعة الإسلامي: Garis (GPS-i):Panduan 1- islamic

[20]–"**نـــظام البنوك في مـــاليزيا**"، هيئة تنمية الإستثمار الماليزية، تاريخ الإطلاع 2014.02.20، على الموقع الإلكتروني: .**www.mida.gov.my**/arabic/index

[21]–رَزَانْ عَدّنَانْ، **الصيرفة الإسلامية في جنوب شرق آسيا: حكاية نجاح في بدايتها**، يومية القبس، الكويت السنة37، العدد12573، الصادرة بتاريخ 31 مايو2008، ص: 31.

[********] تأسس"مصرف المعاملات"عام1999 كمصرف إسلامي مُستقل إلى جانب مصرفين إسلاميين آخرين هما"المصرف الإسلامي"،و"مصرف رشيد حُسّين الإسلامي" عام2004.

[*********] تم قياس كفاءة الأداء للنافذة الإسلامية بالإعتماد على 4 مؤشرات هي (مؤشر الموارد الذاتية، مؤشر الودائع، مؤشر صافي الربح، مؤشر التمويل والاستثمار).

[22]–لاَحِم نَاصِر،**الـــصيرفة الإسلامية في ماليزيا والخلاف الفقهي**،يومية الشرق الأوسط السعودية،العدد10304،الصادرة في13فبراير2007، تاريخ الإطلاع 2014.02.20، على الموقع الإلكتروني: **www.aawsat.com**/details.asp?